الفصل السادس

النظم الإعلامية

١ - النظام الإعلامى

رغم أن الظاهرة الإعلامية قديمة قِدَم المجتمع الإنسانى نفسه، إلا أن الإعلام كمادة للدراسات العلمية الأكاديمية لم يعرف تقريباً إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لذلك فليس غريباً أن يتأخر الاهتمام بدراسة النظم الإعلامية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأ التركيز على تحليل الأنظمة الإعلامية بشكل عام والأنظمة الصحفية بشكل خاص، وذلك بهدف اكتشاف المعايير التى يمكن عن طريقها التفرقة بين النظم، وكان من الطبيعى أن ينطلق البحث ساعياً إلى إدراك العلاقة بين أنظمة الإعلام وأنظمة الحكم التى تعمل فى ظلها، حيث تبين أن الأنظمة الإعلامية تعكس فلسفة الحكم، ومن ثم فهى امتداد طبيعى للنظام السياسى فى أى مجتمع، أو بتعبير آخر هى الوجه الآخر لهذا النظام؛ ذلك أن النظامين السياسى والإعلامى هما وجها العملة الظاهران للنظام الاجتماعى والاقتصادى فى أى مجتمع إنسانى.

وفى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك من يستطيع أن ينكر عملية التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام والنظام السياسى ولكن السؤال الذى لم يكن قد تمت الإجابة عنه بعد هو الكيفية التى يتم بها هذا التأثير ؟

وقد بدأت المحاولات الجدية للإجابة عن هذا السؤال فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضى، واتخذت محاولات الإجابة أشكالاً متعددة لعل أبرزها الجهود التى سعت لصياغة نظريات تفسر العلاقة بين الإعلام والسلطة، خاصة أن هذه الفترة شهدت سعياً محموماً لإقامة بناء متكامل لعلم الإعلام وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أبرز مظاهرها السيل

المنهمر من النظريات أو "النماذج" التى حاولت أن تحلل وتفسر الظواهر الإعلامية. ومن أشهر النظريات أو النماذج التى عالجت العلاقة بين الإعلام والسلطة، تلك المسماة بنظريات الصحافة الأربع، ومن المهم أن نشير إلى أن كلمة صحافة Press كانت فى ذلك الوقت لا تقتصر، من حيث المفهوم، على الصحافة المكتوبة وحدها إنما كانت تعنى أيضاً الصحافة المسموعة والمرئية، لذلك فالمقصود فى حقيقة الأمر بنظريات الصحافة الأربعة هو نظريات الإعلام الأربع، وقد قام بوضع هذه النظرية ثلاثة من أهم علماء الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت وهم: فرد سيبرت وشيودور بترسون ووليور شرام، ومن المهم أن نلاحظ أن معظم خبراء وعلماء الإعلام فى تلك الفترة، أى فترة نشأة علم الإعلام والاتصال، جاءوا من تخصصات علمية أخرى، وكان أكثرهم قادمين من تخصصين اثنين وهما علم السياسة وعلم الاجتماع، كما هو الشأن فى العلماء الثلاثة الذين وضعوا (نظريات الصحافة الأربع).

لقد تمت صياغة هذه النظرية فى عام ١٩٥٦م وطرحت للنقاش فى أكثر من محفل علمى ولكنها لم تظهر فى كتاب إلا فى عام ١٩٦٣م حمل اسم نظريات الصحافة الأربع، وصدر عن جامعة الينوى، ومن يومها أصبحت هذه النظرية من كلاسيكيات علم الإعلام، وتقوم فكرة الكتاب على وجود أربع نظريات للصحافة والإعلام أولها نظرية السلطة والثانية النظرية الليبرالية والثالثة النظرية الشيوعية والرابعة نظرية المسئولية الاجتماعية.

وبالنسبة للنظرية الأولى، وهى نظرية السلطة (Authoritarian) فتقوم على أساس سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، فالإعلام وفق هذه النظرية موجه من الحكومة، وهو أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام، وغالباً لا يتمتع هذا الإعلام بأية حرية، وإذا وجدت فإنها تكون بالقدر الذى تسمح به الحكومة، وأن اشتغال المواطن بالعمل الإعلامى منحة من السلطة الحاكمة ويترتب عليها التزام بالترويج لهذه السلطة والدفاع عن سياساتها ومصالحها.

أما النظرية الليبرالية (Libertarian) فتقوم على استقلال وسائل الإعلام عن

السلطة الحاكمة، وأن تتمتع هذه الوسائل بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها من خارجها.

والإعلام وفق النظرية الشيوعية (Soviet – Communist) ظاهرة طبقية وهى تنطلق من نقد المفهوم الليبرالى لحرية الإعلام، حيث ترى أن حرية الإعلام الليبرالى هى حرية الطبقة البرجوازية التى تملك وسائل الإعلام وليست حرية المواطنين المستغلين من قبل هذه الوسائل، وبالتالى فالإعلام ظاهرة ملتزمة تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة، وأن الإعلاميين يقومون بنشاطهم باعتبارهم جزءاً من طبقة معينة أو يمثلون هذه الطبقة، وعلى هذا الأساس فالإعلام فى ظل النظرية الشيوعية يرفض كافة أشكال الملكية الفردية لوسائل الإعلام، ويقدم بديلاً عنها الملكية الاجتماعية لهذه الوسائل ممثلة فى الحزب والحكومة والمنظمات الجماهيرية.

أما نظرية المسئولية الاجتماعية (Social Responsibility) فتقوم على محاولة إيجاد التوازن بين حرية وسائل الإعلام من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، وهو ما يتمثل فى الحرية المسئولة لوسائل الإعلام فى المجتمع الحديث[1].

وقد تعرضت نظريات الصحافة الأربع فيما بعد لانتقادات كثيرة، كذلك فقد قام البعض بتطويرها سواء بالإضافة إليها أو الحذف منها، ومن أهم المحاولات فى انتقاد هذه النظرية ما قام به كل من جون ميريل ورالف لوتشتاين فى كتابهما (الإعلام وسيلة ورسالة) حيث توصلا إلى قناعة بأن النظريات الأربع للصحافة تفتقر إلى المرونة اللازمة لوصف وتحليل كافة أنظمة الصحافة والإعلام الموجودة اليوم، واقترح لونشتاين نموذجاً معدلاً لنظريات الصحافة الأربع يقوم على عنصرين: الأول ملكية وسائل الإنتاج، والثانى فلسفات وسائل الإعلام، وبالنسبة للعنصر الأول يقرر وجود ثلاثة أنواع من الملكية وهى الملكية الخاصة لوسائل الإعلام والملكية الحزبية والملكية الحكومية، أما بالنسبة للعنصر الثانى فيقرر وجود ست نظريات أو فلسفات للإعلام وهى النظرية السلطوية والنظرية السلطوية الاجتماعية والنظرية الليبرالية، والنظرية الليبرالية والنظرية الاجتماعية المركزية.

ويلاحظ أن لونشتاين لم يدخل أى تعديل على مفهومى السلطوية أو الليبرالية، وأطلق على النظرية الشيوعية اسم السلطوية الاجتماعية، كذلك أطلق على نظرية المسئولية الاجتماعية اسم الليبرالية الاجتماعية، أما الإضافة الوحيدة له فهى تلك النظرية التى سماها (الاجتماعية المركزية) وهى فى مضمونها تقوم على فكرة أن التدخل الاجتماعى لازم لفتح قنوات الاتصال فى المجتمع، وأن ذلك يمكن أن يتحقق عبر الملكية العامة أو الحكومية لوسائل الاتصال.

ومن المحاولات المهمة لتفسير العلاقة بين الإعلام والسلطة، تلك التى قام بها كل من دافيسون وبولاندو فريدرك فى كتابهما: (وسائل الاتصال: النظام والتأثير Mass Media: System and Effects).

حيث قالوا بوجود ثلاثة أنظمة إعلامية وهى النظام الإعلامى الديموقراطى وهو يتركز فى الأساس فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا، والنظام الإعلامى الشيوعى وهو يتركز فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا والصين (الكتاب ظهر فى عام ١٩٧٨م عندما كان الاتحاد السوفيتى قائماً) والنظام الإعلامى التنموى وهو ينتشر فى غالبية دول العالم الثالث[١].

ومن التصنيفات المبتكرة للأنظمة الإعلامية، ذلك التصنيف الذى قدمه رولاندز الذى عمل رئيساً لتحرير جريدة التايمز اللندنية وتفرغ فى سنواته الأخيرة لإدارة معهد التدريب الصحفى لمجموعة التايمز وقام بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية وقضى بها عاماً درس خلاله الإعلام الأمريكى من الداخل وعاد إلى انجلترا ليضع كتاباً مهماً بعنوان (الإعلام والتغيير Communication and Change) انتهى فيه إلى القول بوجود نظامين إعلاميين فقط وهما: نظام إعلامى تسيطر عليه الحكومة، ونظام إعلامى مستقل عن سيطرة الحكومة[٣].

وبصرف النظر عن مدى الاختلاف أو الاتفاق مع النظريات أو التصنيفات السابقة للعلاقة بين الإعلام والسلطة فإن ما يهمنا بالفعل هو إدراك درجة تبعية وسائل الإعلام للسلطة ومدى استقلالها الفعلى عنها فى الممارسة العملية داخل النظام الإعلامى، وهو الأمر الذى لم تستطع أى من النظريات أو التصنيفات

السابقة أن تقدمه لنا، فهى لم تتمكن على الأقل من تقديم المعايير أو المحددات أو المقاييس التى نستطيع أن نقيم بها النظام الإعلامى فى مجتمع ما وإن نصنفه تحت أى من المسميات السابقة، أن هذه النظريات تفتقر إلى الآلية اللازمة لوصف وتحليل أنظمة الإعلام القائمة اليوم، خصوصاً وأنه تنتشر فى هذه الأيام نظم إعلامية مختلطة[٤]، خاصة فى الدول النامية، حيث تتعايش داخل النظام الإعلامى الواحد السمات السلطوية بجانب السمات الديموقراطية، سواء فى أنماط ملكية وسائل الإعلام أو فى محاسبة هذه الوسائل أو فى درجة الحرية المسموح بها لها.

وقد سبق أن عالجت موضوع الأنظمة الإعلامية فى كتاب لى بعنوان: النظم الصحفية فى الوطن العربى؛ حيث اقترحت نموذجاً للأنظمة الإعلامية يقوم على أساس وجود ثلاث أنظمة إعلامية هى النظام الإعلامى السلطوى والنظام الإعلامى الليبرالى والنظام الإعلامى الاشتراكى[٥]، وذلك على مستوى النظم الإعلامية الوطنية، أما على المستوى الدولى فقد عالجت الموضوع فى كتاب أخر لى، واقترحت نموذجاً يقوم على ثنائية النظام الإعلامى الدولى، بين النظام الإعلامى الغربى (الليبرالى) والنظام الإعلامى الشرقى (الاشتراكى) وأكدت أن بناء هذا النظام يقوم على وجود قطب مهمين على مجموعة الدول التى تنتمى إلى كل نظام، وذلك فى ثنائية أخرى تقوم على الهيمنة من جانب الدولة القطب والتبعية من جانب الدول الأخرى ثم تحول النظام الإعلامى الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية تسعينيات القرن الماضى من الطابع الثنائى إلى هيمنة القطب الواحد، الذى يتمثل فى النظام الإعلامى الغربى الليبرالى، والذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية[٦].

وقد قمنا بتطوير جذرى فى النموذج الذى سبق أن قدمناه فى مؤلفاتنا السابقة للنظم الإعلامية، ونقترح فى هذا الكتاب نموذجاً مطوراً يقوم على أساس وجود نظامين إعلاميين فقط هما النظام الإعلامى السلطوى، والنظام الإعلامى الديموقراطى، وذلك على النحو الذى تفصله فى الصفحات التالية.

١ - النظام الإعلامى السلطوى:

هو أقدم الأنظمة الإعلامية، وقد عرفته البشرية فى فترة مبكرة من نشأتها، ولعل ظهوره ترافق مع ظهور كل من المجتمعات البشرية والسلطة معاً، وهو ما يعنى أن النظم الإعلامية السلطوية وجدت فى مرحلة الإعلام الشفهى ومرحلة الإعلام الخطى، ولم يرتبط ظهورها كما يتصور البعض بمرحلة الإعلام الطباعى وظهور وسائل الإعلام الجماهيرية، فقد وجدت الأنظمة الإعلامية السلطوية واستمرت فترة طويلة من التاريخ فى ظل الإعلام المباشر، وهى بذلك تعتبر من أقدم النظم الإعلامية من الناحية التاريخية[٧].

وقد ظل النظام الإعلامى السلطوى مسيطراً على المجتمعات البشرية طوال فترة الإعلام الشفهى والإعلام المخطوط وكذلك خلال زمن غير قصير من بداية مرحلة الإعلام المطبوع منذ اختراع المطبعة على يد يوحنا جوتنبرج فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي[٨]، وقد عانت من سطوة هذا النظام الكتب المطبوعة أولاً ثم تلتها الصحف التى بدأت بالظهور فى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر فى غرب أوربا[٩]، وقد ظل هذا النظام الإعلامى السلطوى يتحكم فى الصحافة طوال قرنين كاملين، أى منذ ظهور الصحافة فى نهاية القرن السادس عشر حتى قيام الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث بدأت الإرهاصات الأولى للنظام الإعلامى الديموقراطي[١٠].

ويلاحظ أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام الإلكترونية كالراديو والتليفزيون والفضائيات والإنترنت ظهرت تباعاً فى دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فى وقت كان قد حل فيه النظام الإعلامى الديموقراطى مكان النظام الإعلامى السلطوى فى هذه المجتمعات، لذلك فلم تعان من المصاعب والقيود التى شهدتها صحافة هذه الدول فى بداية نشأتها[١١]، ولكن هذا لا ينسينا أن الإعلام الإلكترونى وجد فى مناطق شاسعة من العالم خاصة فيما كان يسمى إلى وقت قريب بالعالم الثانى (الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية) والعالم الثالث (الدول النامية) فى ظل سيطرة النظام الإعلامى السلطوى، وهو يخضع لذات القيود التى

تخضع لها بقية وسائل الإعلام المطبوعة، إضافة إلى الإعلام المباشر فى هذه المجتمعات.

ونحن نقيم التجربة الإعلامية للدول الاشتراكية باعتبارها أحد التطبيقات المتميزة للنظام الإعلامى السلطوى، وبذلك لا يجب النظر إليها باعتبارها نظاماً إعلامياً مستقلاً رغم ثرائها الأيديولوجى.

٢ - النظام الإعلامى الديموقراطى:

لا يمكن اختزال النظام الإعلامى الديموقراطى فى الإعلام الليبرالى وحده، فالنظام الإعلامى الديموقراطى أقدم وأشمل من الإعلام الليبرالى، ذلك أن النظام الإعلامى الديموقراطى نشأ تاريخياً فى ظل كافة النظم السياسية الديموقراطية التى عرفتها البشرية، سواء فى عصر الإعلام الشفهى أو الإعلام المخطوط أو الإعلام المطبوع أو الإعلام الإليكترونى، وأيضاً فى عصور الإعلام المباشر أو فى عصر الإعلام الجماهيرى.

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول بأن مدن اليونان القديمة عرفت ألواناً من الإعلام الديموقراطى، وكذلك عرفته بعض القبائل والشعوب القديمة والحديثة التى مارست ألواناً من النظم السياسية الطبيعية التى قامت على حرية اختيار الحاكم وعلى حق محاسبته[١٢].

وإن كنا نعترف بأن هذه التجارب كانت أشبه بالجزر الصغيرة المتناثرة فى وسط محيط سلطوى واسع يضم معظم المجتمعات البشرية ويمتد على مساحات كبيرة من التاريخ البشري[١٣].

ويظل الإعلام الليبرالى هو أبرز تطبيقات النظام الإعلامى الديموقراطى[١٤].

٢ - نموذج لتحليل النظام الإعلامى

على ضوء تحديدنا لمفهوم كل من النظام الإعلامى السلطوى والنظام الإعلامى الديموقراطى والمبادئ التى يقوم عليها كل نظام منها، فقد توصلنا إلى بناء نموذج Model يسمح لنا بتوصيف دقيق لهوية النظام الإعلامى فى مجتمع ما، وما إذا كان هذا النظام سلطوياً أو ديموقراطياً، ويقوم هذا النموذج على تحديد واضح لعدد من السمات أو المعايير التى يتميز بها النظام الإعلامى، وقد أوجزنا هذه المعايير فى تسعة معايير يتم من خلالها تقييم النظام الإعلامى هى: نمط الملكية، وطرق البث أو الإصدار، والتأمين المالى، وحق ممارسة العمل الإعلامى، والجزاءات والعقوبات، والرقابة، وحق انتقاد نظام الحكم، وحق انتقاد رئيس الدولة وحق الحصول على المعلومات، ثم استعنا بعدد من المؤشرات ضمن كل معيار من المعايير التسعة حيث بلغت ٣٥ مؤشراً للدلالة على النظام الإعلامى السلطوى و١٦ مؤشراً للدلالة على النظام الإعلامى الديموقراطى، وفيما يلى البناء الفنى لهذا النموذج المقترح؛ لتحليل النظام الإعلامى بهدف توصيفه وتحديد هويته، وذلك على النحو التالى:

أولاً : نمط الملكية

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
١- الملكية العامة لكافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية ومنع الملكية الخاصة. ٢- الملكية العامة لوسائل الإعلام الإذاعى والتليفزيونى والسماح بالملكية الخاصة فى مجال الصحافة. ٣- قصر ملكية الصحف على الشركات وعدم السماح بها للأفراد الطبيعيين. ٤- السماح بالملكية الفردية فى الإعلام الإذاعى والتليفزيونى الفضائى ومنعها فى الإعلام الإذاعى والتليفزيونى الأرضى.	١- الملكية الخاصة لكافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية. ٢- ملكية الدولة للإعلام الإذاعى والتليفزيونى مع ضمانات تشريعية لاستقلال هذا الإعلام عن التدخل الحكومى، والسماح للقطاع الخاص بالبث الإذاعى والتليفزيونى إلى جانب الدولة.

ثانياً : طرق البث أو الإصدار

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٥- اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة. ٦- اشتراط الأخطار المسبق بالإصدار.	٣- إصدار الصحف غير مشروط بالحصول على الترخيص أو الإخطار المسبق. ٤- الخدمات الإذاعية والتليفزيونية تحتاج إلى تصريح حكومى لأسباب تكنولوجية غير سياسية.

ثالثاً: التامين المالى

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٧- اشتراط دفع تأمين مالى قبل الإصدار.	٥- لا يشترط دفع تأمين مالى قبل الإصدار. ٦- اشتراط دفع تأمين مالى لضمان أداء الغرامات أو التعويضات.

رابعاً: حق ممارسة العمل الإعلامى

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٨- اشتراط حصول المواطن على ترخيص من الحكومة أو الحزب الحاكم للسماح له بالعمل فى وسائل الإعلام. ٩- للسلطة منع الإعلامى من مزاولة المهنة. ١٠- للسلطة نقل الإعلامى إلى مهنة أخرى غير إعلامية. ١١- للسلطة فصل الإعلامى.	٧- للمواطن الحق فى ممارسة العمل الإعلامى بغير شروط مسبقة، سوى تلك التى تضعها النقابات المهنية لحماية حقوق المنتمين إليها ولضمان مستوى تعليمى وأخلاقى ومهنى معين لمن يمارسون المهنة.

خامساً: الجزاءات والعقوبات

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
١٢- للسلطات الإدارية توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين. ١٣- للسلطات الإدارية توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين فى الإعلام الإذاعى والتليفزيونى فقط. ١٤- الاستدعاء من قبل الأجهزة الأمنية. ١٥- القوانين تجيز حبس الإعلاميين فى قضايا الرأى إلى جانب الغرامة والتعويض. ١٦- خطف الإعلاميين. ١٧- اعتقال الإعلاميين بدون أذون قضائية. ١٨- تعذيب الإعلاميين. ١٩- الاعتداء على الإعلاميين (الضرب والإيذاء الجسدى والنفسى المؤقت). ٢٠- اغتيال الإعلاميين. ٢١- تلفيق القضايا ضد الإعلاميين. ٢٢- للسلطة الإدارية حق مصادرة أو غلق وسائل الإعلام بشكل مؤقت أو دائم.	٨- للقضاء وحده الحق فى توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين وعلى وسائل الإعلام. ٩- القوانين لا تجيز حبس الإعلاميين فى قضايا الرأى، وتكتفى بالغرامة والتعويض. ١٠- وسائل الإعلام حق طبيعى من حقوق الإنسان وليس من حق أية سلطة حتى السلطة القضائية غلق أو مصادرة وسيلة إعلامية إلا فى حالة وسائل إعلام الدولة المعادية فى الحرب.

سادساً: الرقابة

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٢٣- للسلطة فرض رقابة سابقة على النشر أو الإذاعة. ٢٤- للسلطة فرض رقابة لاحقة على النشر أو الإذاعة. ٢٥- للسلطة تعيين أنصارها كرؤساء تحرير ورؤساء شبكات إذاعية وقنوات تليفزيونية وهم يقومون بدور الرقيب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	١١- يمنع القانون فرض الرقابة على وسائل الإعلام، سواء الرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر أو الإذاعة.

سابعاً: حق انتقاد نظام الحكم

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٢٦- لا يسمح لوسائل الإعلام بنقد نظام الحكم. ٢٧- يسمح لوسائل الإعلام بنقد مستويات أدنى من السلطة. ٢٨- يسمح لوسائل الإعلام بنقد بعض الأنشطة التنفيذية للسلطة. ٢٩- لا يسمح لوسائل الإعلام بنقد الأجهزة العسكرية والأمنية.	١٢- يسمح لوسائل الإعلام بنقد نظام الحكم على كافة مستوياته وفى كافة أنشطته.

ثامناً: حق انتقاد رئيس الدولة

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٣٠- لا يسمح لوسائل الإعلام بانتقاد أداء رئيس الدولة.	١٣- يسمح لوسائل الإعلام بانتقاد رئيس الدولة.

تاسعاً: الحصول على المعلومات

النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات	النظام الإعلامى الديموقراطى المؤشرات
٣١- للسلطة حجب المعلومات عن وسائل الإعلام. ٣٢- للسلطة تقييد وصول الإعلاميين إلى المعلومات. ٣٣- للسلطة منع بعض الإعلاميين من حضور بعض الفعاليات العامة. ٣٤- وجود تشريعات تحمى حق السلطة فى حجب المعلومات، بهدف حماية الأمن الوطنى ومصالح الدولة العليا كما تراها السلطة. ٣٥- لا توجد تشريعات تحاسب المسئولين عن حجب المعلومات عن الإعلاميين.	١٤- إتاحة المعلومات للإعلاميين. ١٥- حق الإعلاميين فى مقاضاة المسئولين الذين يحجبون المعلومات. ١٦- وجود تشريعات تضيق من المجالات التى يحق للسلطة فيها حجب المعلومات عن وسائل الإعلام لأسباب تتعلق بالأمن القومى ومصالح الوطن العليا.

٣ - النظام الإعلامى فى التطبيق العملى

نلاحظ فى التطبيق العملى أن النظام الإعلامى الديموقراطى، هو النظام الذى يوجد به نمطان من أنماط العلاقة بين السلطة والإعلام، وهما نمط الإعلام المراقب للسلطة ونمط الإعلام كسلطة، أما النظام الإعلامى السلطوى فهو النظام الذى يوجد به نمط الإعلام كأداة للسلطة، وبالطبع لابد أن يوجد به فى ذات الوقت نمط الإعلام المناوئ للسلطة. ولكن التطبيق العملى كشف عن نمط ثالث لا يمكن تجاهله، هو النظام الإعلامى المختلط، أى ذلك الذى توجد به سمات من النظام الإعلامى السلطوى وسمات أخرى من النظام الإعلامى الديموقراطى، وبالطبع فإن نسبة تواجد السمات تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروف هذا المجتمع، فأحياناً تزيد نسبة السمات السلطوية عن السمات الديموقراطية، وأحياناً أخرى تزيد نسبة السمات الديموقراطية عن السمات السلطوية.

ومن الملاحظ أن مثل هذه الأنظمة الإعلامية المختلطة تنتشر بصفة خاصة فى دول العالم الثانى والثالث، وإن لوحظ التزايد المستمر والسريع للسمات الديموقراطية فى دول العالم الثانى (روسيا ودول شرق أوربا) فى السنوات العشر الأخيرة فى حين تنمو هذه السمات ببطء شديد فى غالبية بلدان العالم الثالث[١٢].

وهناك إشكالية تواجه عملية تحليل النظام الإعلامى فى مجتمع ما، فهل من المحتم أن تتوافر كافة سمات نظام إعلامى ما حتى يكتسب هويته السلطوية أو الديموقراطية، أم أن هذه الهوية يمكن أن تكتسب بتوافر نسبة كبيرة من هذه السمات ؟ على سبيل المثال إذا توافرت لمجتمع ما كافة سمات النظام الإعلامى الديموقراطى باستثناء سمة واحدة ولتكن عدم السماح بنقد رئيس الدولة، أو

فرض رقابة سابقة على النشر أو الإذاعة أو منع الأفراد الطبيعيين من حق تملك أو إصدار وسائل الإعلام، أو إعطاء السلطات الإدارية حق محاسبة وسائل الإعلام وتوقيع العقاب عليها، ففى حالة وجود سمة واحدة من هذه السمات السلطوية فى نظام إعلامى ما هل يمكن اعتباره نظاماً إعلامياً ديموقراطياً ؟

إن الرأى الذى نميل إليه ينطلق من اعتبار سمات أى نظام إعلامى إنما هى عناصر مكونة له، وجود كل منها يكمل الآخر فى بناء محكم، فإذا فقد عنصر منها اختل نظام هذا البناء وأصبح قابلاً للانهيار وبالتالى فقد هويته وملامحه التى تميزه عن غيره، وعلى سبيل المثال فإن توافرت لمجتمع ما كافة سمات النظام الإعلامى الديموقراطى ثم فرضت عليه رقابة سابقة أو لاحقة على النشر أو الإذاعة فقد هويته الديموقراطية حيث أن وجود هذه السمة السلطوية (الرقابة) سوف يمتد أثرها ليحد من فعالية كافة السمات الديموقراطية الأخرى كحق نقد نظام الحكم وحق نقد الحاكم وغيرها من الحقوق التى يوفرها النظام الديموقراطى لوسائل الإعلام.

لذلك لم نعتبر النظام الإعلامى الذى تختلط فيه السمات السلطوية مع السمات الديموقراطية نظاماً إعلامياً مستقلاً شأنه فى ذلك شأن النظام الإعلامى السلطوى والنظام الإعلامى الديموقراطى، نحن فقط نرصد وجود هذا الاختلاط فى السمات، ولكن يبقى التحليل النهائى لكل نظام إعلامى يقوم على وجود نظامين إعلاميين فقط وهما النظام الإعلامى السلطوى والنظام الإعلامى الديموقراطى، وأن وجود سمات ديموقراطية فى النظم السلطوية هو مجرد تجميل لصورة النظام السلطوى لا أكثر ولا أقل.

هوامش الفصل السادس

١- جون ميريل: الإعلام وسيلة ورسالة، ص٢٣٦-٢٣٨.

2- Davison . Philips, Boylan . James Frederick T.C.: Mass Media Systems and Effect. Holt. Rinehurt and Winston. New York. 3rd Edition. 1998. P.P. 47-59.

3- Rowlands P.H.: Communication and Change. P.P. 17-21.

٤- جون مارتن وانجو جروفر شودرى: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص٤٨، ٤٩.

٥- فاروق أبو زيد: النظم الصحفية فى الوطن العربى، عالم الكتب القاهرة، ١٩٨٦م.

٦- فاروق أبو زيد: انهيار النظام الإعلامى الدولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م.

7- Laski . Harold: The Rise of European Liberalism. P.P. 72-78.

8- Smith . Anthony: Goodbye Gutenberg. P.P. 24-27.

9- Steinberg . S.H.: Five Hundred Years of Printing. P.P. 192-195.

10- Benes . Edward: Democracy. P.P. 46-49.

11- Folk . Hugh: Impact of Computers on Communica-tion. P.P. 18-21.

12- Thomon . Pavid: Political Ideas: P.P. 162-167.

13- Alfred . John: Communication and Freedom. Longman. London. 2006. P.P. 122-127.

14- Altschull . Herbert: Agents of Power. The Role of The News Media in Human Affairs. Longman. New York. London. 3rd Edition. 2006. P.P. 147-149.